العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق ألــ ٤٨[١]

(مهجّرات الداخل – صفورية كحالة)

همّت زعبي
مدى الكرمل

تزداد في السنوات الأخيرة الأبحاث التي تحاول تحليل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل. وقد شغل موضوع النساء والعمل لدى النساء الفلسطينيات من مناطق الـ ٤٨ مؤخراً حيّزاً واسعاً من هذه الأبحاث ولدى السياسيّين والأكاديميين/ات أيضاً. مع هذا لم تتطرق أيٌّ من هذه الأدبيات، النسويّة وغير النسويّة، إلى العنف الاقتصادي الذي ينعكس في ما ينعكس في سلب الحقوق الاقتصاديّة للفلسطينيين وللفلسطينيات على وجه الخصوص.

تحاول هذه الورقة - وهي جزء من دراسة بادر إليها برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل حول الاقتصاد السياسي والنساء الفلسطينيات من مناطق الـ٤٨ - ومن خلال قراءة نسوية نقدية للأدبيات التي تناولت المكانة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في مناطق الـ٤٨، والتوجهات الفكرية والنظرية المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، المساهمة في الكشف عن العنف الاقتصادي الذي تمارسه دولة إسرائيل تجاه النساء الفلسطينيات عموماً ومهجّرات الداخل (النساء اللواتي هجرّن من قراهنّ الأصلية إلى أماكن أخرى ظلّت خاضعة للدولة العبرية حديثة العهد) واللواتي تشكلن موضوع هذه الورقة على وجه الخصوص.

كما تحاول الورقة تقديمَ- ومن خلال عرضٍ نتائج أولية- دراسة لمكانة مهجّرات الداخل الاقتصاديّة، مستعملةً مقاربات الاقتصاد السياسيّ النسوي، وتحليلاً جيو - سياسيّ وتاريخيّ، وتعتمد الورقة على تحليل تأثير النكبة وسياسات الأراضي وسياسات الاقتصاد السياسي الإسرائيلية كما التهجير، على حياة النساء. تحاول الورقة أن تساهم مساهمة متواضعة في اقتراح إطار نظري بديل يتناول قضية عمل النساء الفلسطينيات كجزءٍ من المكانة الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في مناطق الـ٤٨.

١ تعرض هذه الورقة معطيات أولية لدراسة سيتم نشرها لاحقا في إطار برنامج الدراسات النسويّة – مدى الكرمل – حيفا

النساء الفلسطينيات من مناطق الـ٤٨ وسوق العمل الإسرائيليّ

يزداد الاهتمام بالدراسات التي تحاول دراسة الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. وتنقسم هذه الدراسات، بحسب الباحث الفلسطيني، رجا الخالدي (٢٠٠٨)، إلى فئتين واسعتين؛ تمثل الأولى «الصهيونية الليبرالية الجديدة»، والتي تنطلق من «عدالة النظام السياسي» في دولة إسرائيل، وتُسلم بأنَّ حقوق من هم من غير اليهود في الدولة اليهودية هي حقوق متساوية، معتقدةً أنَّها، ومن خلال إدارة السوق وسياسة عمل «ملطّفة» و«حينيّة» برعاية الدولة، يمكنها، بطريقة ما، أن تصحّح الأضرار العديدة التي خلقتها قوى لا علاقة لها بالسوق.

أما الفئة الثانية والتي يطلق عليها عنوان «الاقتصاد السياسي غير الصهيوني» والتي تطورت في ثمانينيات القرن الماضي، تنطلق من أيديولوجيات مختلفة تتلخص في رؤيتها الشاملة حول دور سياسات عمل بناء الدولة اليهودية قبل سنة ١٩٤٨ وبعدها، بالإضافة إلى دور الممارسات التاريخية المتمثلة بمصادرة الأراضي، الملكيات، الفصل والتهميش، في وضع عثرات وحواجز واضحة في وجه تقدم الأقلية الفلسطينية (خالدي، ٢٠٠٨:٢٩).

يستعمل بعض الباحثين، القريبين أيديولوجياً للفئة الأولى، نسبة انخراط النساء الفلسطينيات المتدنية كأحد التفسيرات لتدنّي مكانة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتستعمل هذه المجموعة خطاباً استشراقياً لتفسير هذه الظاهرة. إذ تعزو أسباب النسبة المنخفضة لانخراط النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي إلى أسباب ثقافوية تتعلق بطبيعة المجتمع الفلسطيني والعلاقات بين الجنسين الاجتماعيين في داخله (Semyonov, Lewin-Epstein & Brahm, 1999).

بينما ترى الفئة الثانية أنَّ الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل تنبثق عن الواقع السياسي لهذه المجموعة، وأنَّ دراسة الواقع الاقتصادي للفلسطينيّين يعكس، بشكل دقيق، السياسات الحكومية تجاه الأقلية الفلسطينيّة(شحادة، ٢٠٠٦). وبالتالي يرى الباحثون القريبون أيديولوجياً من هذه الفئة، أنَّ تدّني نسبة النساء الفلسطينيات في سوق العمل هو نتاج لعلاقة الدولة اليهودية وسياساتها بالأقلية الفلسطينية.

على الرغم من شمولية الفكر والوعي والطرح الذي ينتمي إليه الباحثون/ات من الفئة الثانية، إلا أنَّ الدراسات التي تعاملت مع هذه القضية، بشكل عام، اقتصرت على تناول قضية علاقة المرأة الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ بسوق العمل؛ مشاركة أو عدم مشاركة النساء في سوق العمل، بطالة النساء وميزات إضافية أخرى.

باستثناء بعض الأدبيات، والتي تطرق بعضها إلى المعيقات البنيوية التي تفسّر الظاهرة (كتّاب، ٢٠٠٢؛ عوّاد، ٢٠٠٦؛ شحادة، ٢٠٠٦؛ حزّان، ٢٠٠٥؛ كيان، ٢٠٠٧)، لم تتناول هذه الأبحاث، في الغالب، بشكل كافٍ، هذه الظاهرة من منظور أوسع. والمنظور المنشود هو ذاك الذي يتناول الظاهرة من منطلق كون الفلسطينيات أقلية وطنٍ في دولة إسرائيل، ومن منطلق الاقتصاد السياسيّ الذي يعتمد فحص تأثير سيرورات تاريخيّة وسياسات الدولة في مجالات الأراضي، والتعليم الصحة وكذلك فحص تأثير تعدد هيكليات القمع المختلفة على المكانة الاقتصادية للنساء.

الاقتصاد السياسيّ والمكانة الاقتصادية للفلسطينيات من مناطق الـ٤٨

هنالك،في اعتقادي، عدة شروط أساسيّة كامنة في مركز العنف الاقتصادي الموجَّه تجاه الفلسطينيات في إسرائيل؛ والذي ينعكس، في ما ينعكس، في سلب الحقوق الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل. تتشكل هذه الشروط من سياسة إسرائيل العنصريّة التمييزية، وهي السياسة التي يتمتّع بها اليهود بامتيازات خاصة بالحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والحيّزيّة. ومن الانعكاس الأساسيّ لهذه العنصريّة -إستراتيجيّة "التهويد" المخطّطة للدولة- بالإضافة إلى السيطرة الاجتماعيّة والماديّة و"الحيّزيّة"، أو الجغرافيّة، على الفلسطينيّين. ويؤدّي تعقّب حركتهم وتقييدها، في واقع الأمر، إلى منع الناس، كأفراد، من تطوير إستراتيجيّات اقتصاديّة مستديمة، ولهذا الأمر إسقاطات اجتماعيّة واقتصاديّة جسيمة. كما تتشكّل هذه الشروط من بُنىً ومسلكيّات عمليّة بطريركية تتبنّاها دولة إسرائيل، وتعمل على إعادة بنائها لدى المجتمع الفلسطينيّ في البلاد.

تفترض الدراسة أنَّ فهم المكانة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل عمومًا، وللنساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص، لا يمكن أن يتمّ دون دراسة شاملة ومعمّقة حول التطوّرات الإقتصاديّة السياسية والإجتماعية الآنية والتاريخية لهذه الشريحة. كما تفترض أنَّ مشاكل الفقر والبطالة، والمشاركة في قوى العمل ومستوى الدخل، تنبثق مباشرةً عن الواقع السياسيّ، وعن وضع البنى التحتيّة والتطور للفلسطينيين في إسرائيل.

بالإضافة لذلك، تستند الدراسة إلى الافتراض أنّ هنالك دور كبير للأسس الأيديولوجيّة الصّهيونيّة في المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموماً ومن ضمنهم الفلسطينيات؛ حيث ترتكز هذه الأسس – الأيديولوجية الصهّيونيّة- أساساً على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النّفوذ القوميّ وإدراك ضرورة تطوير الإقتصاد وتعزيزه، إضافة إلى تنظيم سوق العمل والسيطرة عليه (تهويد الاقتصاد والعمل)، إلى جانب أهداف السيطرة على الأراضي وتغيير الميزان الديمغرافي. هذا بالإضافة إلى حجب الموارد الاقتصاديّة عن مجموعة الأقليّة بهدف ضمان تعلّقها بالموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية، أو الدولة، وتُعتبر جميعها شروط ضرورية لنجاح المشروع الصهيوني (شحادة، ٢٠٠٦).

كما تفترض الدراسة أن الحقوق السياسيّة الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل تتأثر أيضاً بالسياسات الإسرائيليّة السياسيّة والاقتصادية.

تتركز الدراسة في نقاط الالتقاء القائمة بين الحقوق الاقتصاديّة والسياسات الحيّزيّة (الأراضي)، وتتناولُ المعيقات المفروضة أمام النساء في مسعاهنّ نحو التطوّر الاقتصاديّ في مراحل مختلفة من حيواتهنّ، وتَفَحُّصها عن كثب. كما تسعى الدراسة إلى فهم السياسات والبيروقراطيّة والسيرورات السياسيّة الاقتصاديّة، بصورة خاصّة، التي تؤثّر على مكانة النساء الفلسطينيّات الاقتصاديّة، بما في ذلك قدرتهنّ على الدراسة وإيجاد عمل وفتح مصلحة تجاريّة جديدة والمشاركة في الاقتصاد الرسميّ إلى جانب الاقتصاد غير الرسميّ.

تتبنى الدراسة توجُّهاً بحثياً يتحدّى الفرضيّات الإستشراقيّة التي تقوم، من بين ما تقوم، على تحميل الفقير مسؤولية فقره، لاغيةً مسؤوليّة أصحاب القوى ومتجاهلةً دور سياسات الدولة وممارساتها. تمامًا كما حالَ وزير المالية الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، الذي ادّعى خلال

مؤتمر في كلية أونو٢ حول العمالة في إسرائيل (شطاينتس في هآرتس ١١,١١,٢٠٠٩)، أنّ المجتمع العربيّ في إسرائيل يتحمّل بعض المسؤوليّة في عدم مشاركة النساء العربيّات في سوق العمل، لاغياً دور سياسات حكومات دولة إسرائيل المتعاقبة في هذا الموضوع، متجاهلاً بعض الحقائق الهامّة منها أن عدد النساء العربيّات الأكاديميّات العاطلات عن العمل يبلغ نحو أحد عشر ألفًا (عوّاد، ٢٠٠٧)؛ وبحسب معطيات بحث أجراه د. يوسف جبارين، فإن ٥٨٪ من النساء العربيّات، العاطلات عن العمل، يَعْزَونَ انتشار البطالة إلى شحّ أماكن العمل، بينما تؤثّر العوامل الثقافويّة على ٢٩٪ من النساء العاطلات عن العمل فقط (جبارين في هآرتس ٨,٦,٠٩)٣.

المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل

تشكل مهجّرات الداخل إحدى شرائح البحث الأربعة. وتكمن أهمية هذا الجزء من الدراسة، من بين ما تكمن، في إسهامه بالأدبيات القليلة، ومنها دراسة لينا ميعاري (٢٠٠٥) حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهجّرات من قرية البروة. إذ يلاحَظ شحّ الأدبيات التي تناولت هذه الجوانب من حياة المهجّرين في حين حضرت في الأدبيات المكانة القانونية بشكل أبرز.

تفحص الدراسة المتعلقة بحالة المهجّرات ومكانتهن الاقتصادية كيفية تأثير السياسات الإسرائيلية، عنصريّة الدولة، إستراتيجيّة التهويد، البُنى ومسلكيّات عمليّة بطريركية، على مكانة المهجّرة الاقتصادية وتأخذ حالة المهجّرات من حي الصفافرة في الناصرة كنموذج.

تصف الأدبيات العالمية تجربة المهجّرين بأنها التجربة الأصعب والأخطر؛ إذ تمثل القلع من «الَشرش» وتحمل تغييرات اجتماعية كبيرة، وخاصة لما يتبع التهجير من القرارات والتغييرات الصعبة في حياة المهجّر (سعيد، ١٩٩٩: ١٨).

لهذه التغييرات إسقاطات على مكانة المهجّرين الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة؛ وتشير الباحثة Roque (٢٠٠٨) إلى أنه، ولفهم معمّق للتغييرات الاجتماعية الناتجة عن هذه الأزمات، من المحتم النظر إلى التفاصيل والحيثيات وبشكل خاص إلى الدمج بين التاريخ والبنى الاجتماعية، العرق، القومية والنوع الاجتماعي (Roque, 2008) كما يتطلب فهم هذه الحالات دراسة معمقة للسياق التاريخي الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الأوسع الذي يميز المنطقة المنكوبة (Roque, 2008:382).

إنّ فحص الاقتصاد السياسيّ للمهجّرات الفلسطينيات، اليوم، يتطلب كما في حالات التهجير القسري في العالم، فهم التجربة اليومية للمهجّرين واللاجئين في السياق الاقتصادي السياسيّ الاجتماعي الأوسع. فعلى سبيل المثال، وفي دراسة حول مكانة المهجّرات الاقتصادية – الاجتماعية للمهجّرات الريفيات في الهند (Tan, Y. Hugo, G. Potter, L, 2005)، اعتمد الباحثون في محاولتهم فحص تأثير التهجير على مكانة المهجّرات الاقتصادية، اعتمدوا فحص هجرة النساء في سياق التغييرات التاريخية في الاقتصاد القومي والمنطقي، كما المميزات الاجتماعية الثقافية؛ هذا بالإضافة إلى تقسيمات أسواق العمل في أماكن نزوح المهجرين،

٢ عقد المؤتمر لمناقشة "تقرير أونو ٢٠٠٩" بعنوان – "مقصييون: وضع المتعلمين في وظائف ذات جودة – الوضع القائم واقتراحات للتغيير". وعرض التقرير أوضاع شرائح مختلفة في إسرائيل في أسواق العمل.

٣ للمزيد حول هذا الموضوع وحول أسباب تدني عمالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل الرجاء مراجعة زعبي (٢٠٠٩).

بحسب النوع الاجتماعي (Tan, Y. et., 2005:715).

وتشير نتائج هذه الدراسة أن النساء المهجّرات تجدن صعوبة(أكثر من الرجال) في الانخراط في سوق العمل الجديدة لعدة أسباب، تعود في الأساس إلى أن الأعمال الجديدة تختلف بشكل كبير عن أنماط العمل التي عملت فيها النساء في مناطق سكنها الأصلية.

كما وتضيف الدراسة أنه في حين عملت هذه النساء من قبْل في أعمال زراعية، إلا أنّ فقدان الأرض وندرة فرص العمل في المهن الزراعية قد أدّى إلى تدنّي نسب انخراطهن في أسواق العمل. هذا بالإضافة إلى أن قدرات وكفاءات النساء كما سنوات التعليم و الموارد بشريّة لم تكن ملائمة لأسواق العمل الجديدة المتاحة لهن (Tan, Y. et., 2005:25).

تؤكد الدراسة ذاتها أن عدم ملائمة قدرات النساء للأسواق الجديدة وندرة برامج التأهيل المهني المناسبة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة، كما قلة تنوع الخيارات التي تناسب قدراتهن وتأهيلهن، بالإضافة إلى النقص في توفّر شبكة علاقات اجتماعية مناسبة؛ تلك العوامل جميعها تشكل صعوبات جسيمة أمام انخراط النساء في أسواق العمل في أماكن انتقالهن الجديدة. أضيف إلى ذلك التمييز المضاعف الذي يعانينه أولا كونهن نساءً، وثانيا لكونهن مهجّرات (Tan, Y. et., 2005:717).

كذلك الحال في دراسة أخرى حول النزاعات المسلحة، ومن ضمنها التهجير القسري وإسقاطاتها على سوق العمل في فترة ما بعد حرب بوسنيا وهرسك (Kondylis, 2007). من خلال الدراسة حاول الباحثون فهم إسقاطات التهجير على مهجّري البوسنيا، ولهذا الهدف قاموا بفحص خصوصيات الشبكة الاجتماعية وتأثرها في الحرب، وإسقاطات التغييرات في الشبكة الاجتماعية على إمكانيات استغلال المهجّرين لمؤهلاتهم/ن، مما يؤدي إلى الحد من قدرتهم على الانخراط في أسواق العمل الرسمية (Kondylis, 2007:21).

وأكدت نتائج هذه الدراسة أن للتهجير إسقاطات جسيمة على مهجّري البوسنيا، رجالاً ونساء من ناحية انخراطهم/ن في أسواق العمل؛ اذ يستدل من نتائج الدراسة إلى أن انخراط المهجرين/ات، في أسواق العمل أقلّ من الرجال(غير المهجّرين-من المحرِّر) ويعود هذا إلى ضعف الشبكة الاجتماعية، بسبب الحرب، والتي في كثير من الحالات، وبحسب نتائج دراسات الهجرة والمهجّرين، تلعب دورا مهما في تحسين المنالية/الولوج لسوق العمل غير الرسمي (Kondylis, 2007:21).

يضاف إلى هذا السبب أيضا، وبحسب نتائج الدراسة ذاتها، ضعف شبكة العمل الرسمي، نتيجة الحرب، والتي بدورها تضيف صعوبات على إمكانيات انخراط المهجرين والمهجرات في أسواق العمل الرسمية وتشكل عائقاً حقيقياً أمامهم/ن في استغلال مؤهلاتهم/ن وامتيازات إضافية أخرى (Kondylis, 2007:21).

بالتالي، وانطلاقا من أهميّة دراسة التغييرات التاريخية الاقتصادية الاجتماعية والسياسيّة لفهم أشمل للمكانة الاقتصادية للمهجّرات، فإن دراسة المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل الفلسطينيات يتطلب بالضرورة فهماً للاقتصاد السياسيّ وللبنى الاقتصاديّة للمنطقة. كما يتطلب بالضرورة التطرق إلى الخلفية التاريخيّة والبنى الاجتماعية والثقافيّة التي عايشتها النساء الفلسطينيّات قبل النكبة. هذا بالإضافة إلى تأثير النكبة والتهجير على ظروف حياتهن المختلفة، ومن ضمنها التعمّق في دراسة ظروف التعليم، الأرض، الصحّة ومنالية وفرص وقابلية العمل في مناطق نزوحهن الجديدة.

تستند دراسة الحالة على أدبيات محلية وعالمية تناولت قضية المهجّرين بشكل عام

(CIET International, 1997) والمهجّرات بشكل خاص (Roque, 2008؛ غوروراجا، 2001؛ البشرى، 2001). كما تعتمد الأدبيات التي تناولت المهجّرين الفلسطينيين على وجه الخصوص (Badil, 2007؛ صباغ-خوري؟؟؛ بديل، ٢٠٠٣؛ Massalha,2005:8؛ Saigh 2005). هذا بالإضافة إلى أدبيات تطرقت للتحولات الاقتصادية التي حدثت للفلسطينيين قبل النكبة وبعدها (لوستيك،١٩٨٥؛ سميث، ١٩٩٠).

إضافةً لكل هذا، تستند الدراسة إلى أدبيات تطرقت إلى تاريخ قرية صفورية قبل النكبة (الخالدي، ١٩٩٧؛ أمين بشر-صفوري، ٢٠٠٠) ومصادر معلومات عن ظروف حياتهم في حي الصفافرة، وهو حي في الناصرة نزح إليه غالبية مهجّري صفورية. تم جمع المعلومات من خلال مقابلات مع أهل الحي ومع مهنيين في بلدية الناصرة، من أقسام مختلفة؛ قسم الهندسة، الشؤون الاجتماعية وقسم التربية والتعليم. وتهدف هذه المعلومات للوقوف على الظروف الحياتية لمهجّرات صفورية في حي الصفافرة(حيث نزحوا بعد النكبة) وتأثير هذه الظروف على مكانتهن الاقتصادية.

كما و يعتمد هذا الجزء من الدراسة على مقابلات مع نساء من ثلاثة أجيال في نفس العائلة. أما هدف استعمال هذه المنهجية، فهو التعقب العميق للظروف التي تكتنف حياة المهجّرات، من وجهة نظرهن، ومحاولة الوقوف عند خاصيّة التهجير وتأثيرها على المهجّرات من أجيال مختلفة في نفس العائلة.

تأثير الاستعمار والنكبة على مكانة الفلسطينيات الاقتصادية

على الرغم من غياب النساء في التاريخ الفلسطيني المكتوب، والذي حضرت فيه النساء في حالات قليلة تمركزت حول نساء النخبة أو علاقة المرأة الفلسطينية بالسياسية (ميعاري، ٢٠٠٧)، أحاول في هذا القسم مراجعة الأدبيات التي تناولت حياة النساء قبل النكبة ونشاطهن الاقتصادي بشكل خاص. كما سأحاول الوقوف عند بعض التحولات السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي أثّرت على مكانتهن الاقتصادية. وذلك من خلال تتبع تأثير الاستعمار بدايةً، والنكبة لاحقا، على المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموما وعلى المكانة الاقتصادية للفلسطينيات على وجه الخصوص.

يستدل من مراجعة الأدبيات القليلة، التي تناولت دور ونشاط النساء الريفيات في فلسطين الانتدابية، إلى أن المرأة في القرى الفلسطينية قد شكّلت مع الرجل عماداً مهماً للاقتصاد الأسري. وبالرغم من تأثر النشاط الإنتاجي للمرأة بطبقتها الاجتماعية التي انعكست في حيازة حجم الأرض، إضافةً إلى عوامل أخرى، مثل تركيبة الأسرة حجمها وأعمار أفرادها، إلا أن نشاطاتها الإنتاجية قد ساهمت في اقتصاد الأسرة وبقائها (ميعاري، ٢٠٠٧:٩٥).

كما يستدل من الأدبيات التي تناولت حياة الفلسطينيين قبل النكبة إلى أن البيت الأرض والقرية قد شكلت أسساً هامة في حياة الفلسطينيين (Massalha, 2005؛ Sayigh, 2005). إذ، وكما تشير صايغ (٢٠٠٥)، فإن كلمة البيت، في الثقافة الفلسطينية، تشير إلى المبنى كما إلى العلاقات العائلية والاستمرارية؛ وقد شكّل البيت، بالنسبة للفلسطينيين الشباب، الاستقرارَ والأمان (Sayigh, 2005: 20). كما كانت الأرض عماد الاقتصاد الفلسطيني(Massalha, 2005). وبهذا شكّل العاملان معاً (الأرض والبيت) أسس الأمان الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين/ات.

تؤكد ميعاري (٢٠٠٧) على أنه كان للاستعمار أثر كبير على حياة الفلسطينيين. فقد تميزت

مرحلة الاستعمار البريطاني في تكثيف التحولات في الاقتصاد الفلسطيني، تحولاتٍ كانت قد بدأت في نهاية العهد العثماني. وقد تضمّنت هذه التحولات، على وجه التحديد، تسارعاً في تغلغل الرأسمالية والتحديث في البنية التحتية، إضافة إلى تغلغل رأس المال اليهودي والتسارع في تسّرب الأراضي لليهود بمساندة حكومة الاستعمار (ميعاري، ٢٠٠٧: ٥٨).

وقد رافق استعمارَ الأرض وإدخال كميات وفيرة من رأس المال، استعمارٌ لسوق العمل؛ حيث تجلى ذلك، من بين ما تجلى، في المطالب الصهيونية بتشغيل العامل اليهودي فقط في المزارع اليهودية، وقد امتدت هذه السياسة في بعض المناطق إلى مقاطعة العمل العربي ومقاطعة الإنتاج الزراعي العربي (سميث، ١٩٩٠ في ميعاري، ٢٠٠٧؛ Masalha, 2005).

وفي هذا الصدد، تضيف روز ماري صايغ (١٩٨٠) إلى أن مصالح الفلاحين تحديداً هي التي هددها الاستيطان الصهيوني تهديداً مباشرا. فشراء الصهاينة للأراضي، شكل ضغطا متزايدا على المساحة المتوافرة من الأرض بالإضافة إلى المقاطعة الصهيونية للعمل العربي (صايغ، ١٩٨٠). وقد زادت هذه التحولات من فقر الفلاحين ونسبة الفلاحين الذين لا يملكون أراض، بالإضافة إلى تحول الفلاحين للعمالة المأجورة في سوق العمل الجديد (ميعاري، ٢٠٠٧: ٥٨).

وكما تشير ميعاري (٢٠٠٧)، فإن كل هذه التحولات، وبعكس ما جاء في الخطاب الاستعماري والإستشراقي، قد أضرّت بالفلاحين وحرمت النساء الريفيّات من حقوقهن التقليديّة في استخدام الأرض (ميعاري، ٢٠٠٧:١٠٠) الأمر الذي، في رأينا، أضرّ بشكل ملموس بمكانتهن الاقتصادية والاجتماعية.

لاحقا لقيام دولة إسرائيل، ازدادت أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية سوءاً. فبالإضافة إلى عواقب الحرب(القتل، الدمار، التهجير، واحتلال الأرض)، ساهمت السياسات التي انتهجتها الدولة اليهودية ومؤسساتها تجاه الفلسطينيين عموما، وتجاه المهجّرين/ات منهم على وجه الخصوص، في تردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

لهذه السياسات(بشكل خاص لسياسة مصادرة الأراضي- كانت إحدى السياسات التي انتهجتها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين) وكما يشير مصالحة (٢٠٠٥)، أثرٌ كبير في هدم مصدر رزق العديد من الفلسطينيين المتبقّين في إسرائيل وتسببت في تقليص مصادر المعيشة وتطور مناطق تجمع سكن العرب في إسرائيل (Masalha, 2005:24).

يشير لوستيك(١٩٨٥) في هذا السياق إلى أنه قد كان للتهجير أيضا دورٌ كبير في المس وبشكل أساس بالنواة الصناعية، التي بدأت تنشأ في البلاد قبل النكبة (لوتسيك، ١٩٨٥: ١٥٨)، الأمر الذي أدى إلى تخلف الاقتصاد الفلسطيني وتعلق تطوّره بالاقتصاد اليهودي.

عوامل عدة إضافية دعّمت ارتباط/ تعلّق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد اليهودي وضمنت تخلف الأول. يشير لوستيك (١٩٨٥) إلى أن أحد العوامل المركزية التي ساهمت في توسيع الفجوة بين الاقتصاد اليهودي والفلسطيني، لاحقا لقيام الدولة، كانت استمرار عمل مؤسسات الحركة الصهيونية(هستدروت، الوكالة الصهيونية، والصندوق القومي لإسرائيل والأحزاب الصهيونية). إذ استمرت هذه المؤسسات، ومن دوافع أيديولوجية، في دعم الاقتصاد اليهودي وتطويره بهدف ضمان تهميش الفلسطينيين، وضمان تعلق العرب باليهود وبمصادر الرزق الإسرائيلية والحفاظ على الفجوة بين المجموعتين، (لوستيك، ١٩٨٥: ١٦٥). هذا بالإضافة إلى استمرار سياسة "العمل العبري" الذي دعّم الاقتصاد اليهودي، وبالضرورة مسّ بقدرة الفلسطينيين على منافسة الاقتصاد اليهودي، الأمر الذي تسبب في بيع مصانع وعقارات لم يكن في مقدورها منافسة الاقتصاد اليهودي (١٦٩).

إن أهمية الأرض للهوية الفلسطينية وكونها عماد الاقتصاد والأمن الاقتصادي للفلسطينيين قبل النكبة، كما وأن فهم مركزية البيت في حياة الفلسطينيين/ات يجعل حقيقة، أنّ معظم المهجّرين الداخليين قد تم تهجيرهم من مناطق ريفية اعتمد اقتصادُها على الزراعة (Massalha, 2005:14)، مهمّة لفهم تأثير النكبة على مكانة المهجرين/ات الاقتصادية.

صفورية كحالة معطيات أولية

للظروف المعروضة أعلاه تأثير عميق على مكانة جميع الفلسطينيين/ات الاجتماعية السياسية والاقتصادية ومن ضمنهم المهجّرين/ات. ولتعميق فهمنا لتأثير النكبة على المهجّرات بشكل عينيّ، سأحاول في هذا القسم عرض نتائج أولية للدراسة التي تتناول تأثير التهجير على مهجّرات صفورية على وجه التحديد، وذلك من خلال الوقوف على ظروف الحياة الاقتصادية لصفورية والنشاط الاقتصادي للنساء في صفورية قبل النكبة ومقارنتها بالظروف التي نتجت عن النكبة، متوقفةً عند ظروف السكن، التعليم والبنى التحتية.

يشير المؤرخ الفلسطيني- وليد الخالدي- في كتابه "كي لا ننسى" (١٩٩٧)، أن صفورية كانت كبرى قرى قضاء الناصرة، من حيث عدد السكان ومساحة الأرض، ومنازلها مبنية من الطين والإسمنت. وكان عدد سكان صفورية، قبل النكبة، ٤٥٠٠ ألف مواطن. كان في صفورية مدرستان ابتدائيتان: واحدة للبنين، والأخرى للبنات. وتشير المعلومات الصادرة في مجلة "صفورية حقوق ومظالم" (١٩٩٦) إلى أنّ إقبال الفتيات على المدرسة، بتشجيع من أهلهن، كان كبيرًا.

كانت المنطقة المحيطة بصفورية ذات تربة خصبة، وغنية بموارد المياه السطحية والجوفية. وكانت الزراعة عماد اقتصاد القرية، وكان الزيتون أهم الغلال (الخالدي، ١٩٩٧: ٦٧٤). وتشهد المقابلات مع رجال ونساء صفورية، كما كتاب "صفورية تاريخ وحضارة وتراث" – الجزء الثاني- (٢٠٠٠) لكاتبه الصفوري الأصل محمد أمين بشر-صفوري، إلى أن النساء عملن بشكل فعّال في الزراعة والحصيد ونشل المياه للطبيخ والغسيل والريّ. مما يشير إلى مساهمتها الفعّالة في اقتصاد العائلة (بشر-صفوري، ٢٠٠٠ : ٧٠).

في المقابل تشير المعطيات، التي تم جمعها من مقابلات مع سكان الحي ومهنيين في بلدية الناصرة، إلى أن المرحلة اللاحقة للنكبة قد شهدت سكن المهجّرات/ين في حي الصفافرة، وهو حي يقع في أقصى أطراف الناصرة ويطل تماما على بلدة صفوريّة. في البداية، وبحسب شهاداتٍ أهل الحي، سكن المهجّرون/ات، وحتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، سكنوا بيوتاً من تنك وعانوا/عانين على مدار سنوات عدّة من الفقر المدقع

كما ويستدل من المقابلات ومعطيات بلدية الناصرة، إلى أنه و في حين كان في صفورية قبل النكبة مدرستان ابتدائيتان، بُنِيت أول مدرسة ابتدائية في حي الصفافرة في نهاية التسعينيات، حيث درس الطلاب والطالبات إلى حينها في صفوف مستأجرة في بيوت الحي. وعلى مدار عشرات السنين منذ النكبة – لم يكن في الحي تعليم إعدادي أو ثانوي مما اضطر الطلاب السفر أو المشي على الأقدام مسافات طويلة.

تفيد المعطيات أيضا إلى أن سكان حي الصفافرة قد عانوا من شبكة المواصلات الضعيفة؛ إذ بالإضافة إلى الفقر والبنى التحتية الضعيفة، افتقد الحي لسنوات طويلة لشبكة مواصلات عامة وقد دخلت المواصلات العامة للحي في أواسط الثمانينيّات.

لقد أثرت الظروف المذكورة أعلاه على مكانة المهجّرات الاجتماعية والاقتصادية. لقد

تسبب التهجير والاقتلاع في إفقار المهجّرين. فبالإضافة إلى مصادرة الأراضي خلال النكبة، ولاحقاً لها، كما جاء، والتي ساهمت في افتقادهم لمصادر رزق، كان للاقتلاع تأثير كبير على مكانة المهجّرين الاقتصادية. وكما تشير شهادات ومقابلات مع مهجّرات ومهجّري صفورية، فإن المهجّرين قد اقتُلعوا من بيوتهم تاركين وراءهم جميع ممتلكاتهم ومن ضمنها الملابس ومعدات الزراعة و»مونة» البيوت.

كان لهذين العاملين - التهجير والاقتلاع- تأثير خاص على مكانة النساء. ففي حين تمركز نشاط النساء الإقتصادي في صفورية(وبحسب شهادات النساء والرجال) في فلاحة الأرض والزراعة في البساتين ورعاية المواشي، وفي الوقت الذي تمتعت النساء أساساً بمهارات زراعية ساهمت من خلالها في إعالة العائلة؛ تسبّب التهجير ومصادرة الأراضي في حرمانهن من استغلال هذه المهارات وبالتالي مسّ في قدرتهن على المساهمة في النشاط الإقتصادي للعائلة.

كما أثّر فقدان الممتلكات والأراضي على إمكانية النساء في القيام بمهامها التقليدية ومنها الطبيخ والتموين. تشهد النساء على أن «مونة» البيت(من لحوم خضار فواكه بقول وحليب ومنتجاته) كانت متوفرة من الأراضي والمواشي ضمن ملكية العائلة. وأثّر الاقتلاع وفقدان الأرض متمثلاً في فقدان القدرة على الاكتفاء الذاتي والتعلق بالمعونات الخارجية.

كان لضعف التعليم الابتدائي وافتقاد التعليم الإعداي والثانوي(كما جاء في شهادات المهجّرين/ات) تأثير كبير على قدرة الفتيات من الجيلين الثاني والثالث للأمهات المهجّرات، في اكتساب وتطوير مهارات تعليمية مناسبة ولهذا بالتأكد تأثير سلبي على إمكانيات اكتسابهن ميزات تعليمية وتأهيلية مما يعيق انخراطهن في أسوق العمل لاحقاً.

هذا بالإضافة إلى **افتقاد شبكة مواصلات عامة**، الأمر الذي يعتبر عاملا إضافيا في تقويض/الحدّ من قدرة النساء على التنقل ولهذا أثر أكبر على احتمالات انخراطهن في أسواق العمل الجديدة في حال توفرها.

لتفكك الشبكة الاجتماعية (كما في حالات التهجير في العالم) إسقاطات على مهجّرات «صفورية» وعلى إمكانيات انخراطهن في أسواق العمل. وتكمن أهمية الشبكة الاجتماعية(كما تشير الأدبيات النسوية التي تناولت موضوع العمالة وأسواق العمل) في أن **شبكةً اجتماعيةً** متشعبة وقوية تشكّل عاملاً مساهماً يسهّل الانخراط في أسواق العمل وفي تقدّم السلم الاجتماعي (Tucker).

ساهم الاقتلاع والنزوح، كما ظروف الفقر وضعف شبكة مواصلات عامة، بشكل كبير في المس في قدرة وإمكانية المهجّرين/ات على تطوير شبكة علاقات اجتماعية قوية ومتشعبة، الأمر الذي عزّز دونية مكانة المهجّرات الاقتصادية.

كان للنكبة، كما ورد سابقا، أثر كبير في إفقار المجتمع الفلسطيني، وكانت لظروف حياة المهجّرين بعد النكبة(كما في حالة مهجّري صفورية) تأثير كبير على تطورهم كأفراد وكمجتمع. وقد حاولت في هذا الجزء قراءة تأثير ظروف الحياة بعد النكبة على المكانة الاقتصادية للنساء المهجّرات بشكل خاص، كما الوقوف عند الظروف التي حدّت من إمكانياتهن في الانخراط في أسواق العمل والتي أثّرت سلباً على مكانتهم الاقتصادية.

خلاصة

حاولت هذه الورقة تقديم مساهمة متواضعة لطرح إطار نظري يتناول قضية المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل بشكل شمولي. إطار يحلل مكانتهن الاقتصادية كجزءٍ من المكانة الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في مناطق الـ٤٨، مستندةً إلى افتراضاتٍ تفيد في أنّ فهم المكانة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل عمومًا، وللنساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص، لا يمكن أن يتم دون دراسة شاملة ومعمّقة للتطوّرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لهذه الشريحة؛ وفي أنّ هناك دور أساسي للأسس الأيديولوجيّة الصّهيونيّة على دونيّة المكانة الاقتصاديّة للفلسطينيين عموماً، ومن ضمنهم مهجّرات الداخل.

كما حاولت الورقة، ومن خلال قراءة تعتمد توجّه الاقتصاد السياسيّ النسوي، تعميق فهم تأثير النكبة (ومن ضمنها الاقتلاع، التهجير، هدم الاقتصاد الفلسطيني كما هدم القرى وسلب ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى ضرب وتمزيق النسيج الاجتماعي) على المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموماً، ومهجّرات الداخل على وجه الخصوص معتمدةً على مهجّرات صفورية كنموذج.

ببليوغرافيا

مصادر عربية:

الخالدي، وليد (١٩٩٧). **كي لا ننسى**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أمين-بشر صفوري، محمد (٢٠٠٠). **صفورية تاريخ حضارة وتراث الجزء الأول**. مكتب النورس للإنماء التربوي. الناصرة.

أمين-بشر صفوري، محمد (٢٠٠٠). **صفورية تاريخ حضارة وتراث الجزء الثاني**. مكتب النورس للإنماء التربوي. الناصرة.

البديل (٢٠٠٥). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، مسح شامل للعام ٢٠٠٣. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

بشرى، جودي (٢٠٠١). قضايا المرأة والهجرة القسرية: افتتاحية. **نشرة الهجرة القسرية. أبريل ٩/٩**.

حزان، ريم (٢٠٠٧). **نساء عربيات والعمل**. موقع انترنت نساء ضد العنف.
http://www.wavo.org/?LanguageId=3&System=Item&MenuId=30&PMenuId=30&CategoryId=13&ItemId=38

خالدي، رجا (٢٠٠٨). ستّون عامًا على قرار تقسيم فلسطين: أيّ مستقبل لاقتصاد الأقلّـيّة العربيّة في إسرائيل؟ **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، ٧٣، ٢٤-٣٦.

شحادة، إمطانس (٢٠٠٦). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة تجاه الأقلّـيّة القوميّة العربيّة**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

زعبي، همّت (٢٠٠٩). النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي.
http://jadal.mada-research.org/UserFiles/file/Jadal_PDF/jadal4-arb/himmat-jadal4-arb.pdf

صباغ-خوري، أريج. مهّجري الداخل. في نديم روحانا وأريج صباغ-خوري (محرران) **الفلسطينيون في إسرائيل: دليل تاريخي، وسياسي، واجتماعي**.

صايغ، روزماري (١٩٨٠). **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عوّاد، ياسر (٢٠٠٧). **الأكاديميّات في سوق العمل**. الناصرة: نساء ضدّ العنف.

غوروراجا، سريلاكمشي (٢٠٠١). الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح. نشرة الهجرة القسرية. أبريل ٩/٩.

كتّاب، إيلين (٢٠٠٨). الوجه الآخر لعمل المرأة: التكيّف والأزمة وبقاء العائلة. في ليزا تراكي (محرّرة) **الحياة تحت الاحتلال في الضفّة والقطاع: الحراك الاجتماعيّ والكفاح من أجل البقاء**. بيروت، رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

كيان- تنظيم نسويّ (٢٠٠٧). **قابليّة التنقّل لدى النساء العربيّات في إسرائيل**. حيفا: كيان.
ميعاري، لينا (٢٠٠٧). نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في فلسطين الانتدابية. في نادرة شلهوب-كيفوركيان (محرّرة) **كتابات نسويّة ما بين القمع وأصوات فلسطينيّة مقاومة**.

مصادر بالعبرية:
The Marker، صحيفة هآرتس، ٨,٦,٢٠٠٩.
صحيفة هآرتس، ١١,١١,٠٩
سعيد، محمود (١٩٩٠). **إندماج واستقرار مهجّر الداخل العرب في قرى الملاجئ العربية في شمال البلاد ١٩٤٨-١٩٨٦**. أطروحة دكتوراه قسم الجغرافيا الجامعة العبرية.
لوستيك، ايان (١٩٨٥). **العرب في دولة اليهود**. مفراش حيفا

مصادر بالانكليزية:
Badil (2007). Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2006-2007. **Badil Resources Center for Palestinian Residency refugee rights**. Palestine: Bethlehem,
Kondylis, F. (2007). Conflict-Induced Displacement and Labour-Market Outcomes: Evidence from Post-War Bosnia And Herzegovina - **CEP Discussion Paper No.** 777**. London School of Economics and Political Science.**
Massalha, N. (2005). **Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said**. London: Zed Books.
Rouqe, Sandra (2008). Manuela: A social biography for war displacement and change in angola. **Journal of contemporary African studies**, 26, 4 pp.????
Sayigh, R. (2005). House is not A Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expellees in Lebanon. **Holy Land Studies**, Volume 4, Page 17-39.
Semyonov ,M. Lewin-Epstein, N. &Brahm, I. (1999). Changing labour force participation and occupational status: Arab women in the Israeli labour force. **Work Employment Society**, Vol. 13 No, 1, pp. 117-131.
Yan, T. Grarme H. and Lesley P. Rural Women, Displacement and the three Gorges Project – **Development and change 36** (4) 711-734.

سميث ميعاري